الأمم المتحدة

A/C.5/77/SR.1

# الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

Distr.: General
2 November 2022
Arabic
Original: English

## الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الأولى**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

*الرئيس:* السيد كريدلكا ..... (بلجيكا)

*رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية:* السيد بشار بونغ

## المحتويات

البند 5 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

تنظيم الأعمال

البند 142 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-22669 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.*

**البند 5 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية**

1 - **الرئيس:** ذكر بأن اللجنة انتخبت في جلستها العشرين من الدورة السادسة والسبعين نائبا لرئيس اللجنة للدورة السابعة والسبعين، أيدت ترشيحه مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومقرراً للجنة. ووفقا للمادة 103 من النظام الداخلي، أيدت مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، على التوالي، ترشيحي السيد منغوني (جنوب أفريقيا) والسيد أحمد (البحرين) لمنصبي نائب الرئيس المتبقيين. ونظرا لعدم وجود ترشيحات أخرى، فإنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد منغوني (جنوب أفريقيا) والسيد أحمد (البحرين).

2 - *انتُخب السيد منغوني (جنوب أفريقيا) والسيد أحمد (البحرين) نائبين للرئيس بالتزكية.*

**تنظيم الأعمال** (A/C.5/77/1؛ و A/C.5/77/L.1)

3 - **الرئيس:** قال إن قرارات اللجنة تعكس التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة بموارد كافية. وفي المشاورات غير الرسمية، عندما تتباعد أهداف الوفود، يتطلب التوصل إلى توافق الآراء الذي تسعى إليه اللجنة جاهدة لعقود قدرا من المرونة والثقة والتماسك. وأعرب عن ثقته في أن روح الزمالة والعمل الجماعي التي تتحلى بها اللجنة ستساعدها على التوصل إلى نتائج ناجحة في الوقت المناسب. وأضاف قائلا إن أولويته الأولى هي مد الجسور فيما بين المجموعات الإقليمية والوفود. وأعرب عن أمله في أن يؤدي *دليل اللجنة الخامسة* الذي نشر مؤخرا إلى تحسين فهم القضايا التي تواجه اللجنة، وتيسير التعاون الشامل والشفاف.

4 - ودعا الأعضاء إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المقترح للجزء الرئيسي من الدورة، الذي وُضع على أساس بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة (A/C.5/77/1)، ومذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/77/L.1). وأشار إلى أن قائمة مستقلة بشأن حالة الوثائق ستصدر للجزأين الأول والثاني من الدورة المستأنفة.

5 - وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على بعض التوصيات التي قدمها المكتب في تقريره (A/77/250)، وأقرتها الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية. وفيما يتعلق بترشيد الأعمال، ذكر أن الجمعية العامة طلبت إلى كل لجنة من اللجان الرئيسية أن تواصل مناقشة أساليب عملها، ودعت رؤساء اللجان الرئيسية إلى مواصلة تقديم إحاطات إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورة بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة المتوافرة في هذا الصدد، وتنسيق تلك الإحاطات، عن طريق جملة من الأمور منها تحديد ما يمكن أن يوجد من قواسم مشتركة في أساليب العمل والدروس المستفادة.

6 - وأضاف قائلا إن اللجنة الخامسة ينبغي أن تستكمل أعمالها للجزء الرئيسي من الدورة بحلول 9 كانون الأول/ديسمبر 2022. وينبغي أن تبدأ الجلسات في تمام الساعة 10:00، وتُرفع بحلول الساعة 18:00. ووفقا لما جرت به الممارسة في الماضي، تم التغاضي عن شرط حضور ما لا يقل عن ربع الأعضاء لإعلان افتتاح جلسة ما والسماح بسير المناقشة. وقد وجه المكتب الانتباه إلى المواد 99 (ب) و 106 و 109 و 114 و 115 من النظام الداخلي فيما يتعلق بسير الجلسات.

7 - وأردف قائلا إنه ينبغي بذل الجهود لخفض عدد القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، وألا تتضمن القرارات طلبات للحصول على تقارير من الأمين العام، ما لم تكن تلك التقارير ضرورية جدا لتنفيذ تلك القرارات أو لمواصلة النظر في بند من البنود. وينبغي أن تكون القرارات قصيرة وذات منحى عملي. وأضاف قائلا إن المبادرين بتقديم مقترحات تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية ينبغي أن يضعوا جدولا زمنيا في مرحلة مبكرة مع رئيسي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، من أجل ضمان الامتثال التام للمادة 153 من النظام الداخلي. وينبغي تحديد موعد نهائي ملزم لا يتجاوز 1 كانون الأول/ديسمبر لتقديم جميع مشاريع القرارات التي تترتب عليها آثار من هذا القبيل إلى اللجنة الخامسة.

8 - **السيد دوراني** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن نسبة مئوية كبيرة من التقارير المتعلقة بالمسائل المعروضة على اللجنة قد صدرت في الوقت المناسب للسماح بإجراء مداولات مفصلة؛ ومع ذلك، ينبغي أن تنتهي الأمانة العامة من إعداد التقارير المتبقية في أقرب وقت ممكن، لأن تأخر إصدارها يحول دون نظر المجموعة في البنود بصورة وافية. وينبغي إعطاء وقت كاف لكل بند، ويجب إصدار التقارير المقدمة من الأمانة العامة واللجنة الاستشارية بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب، وفقا للنظام الداخلي والقرارات ذات الصلة.

9 - وأضاف قائلا إن اللجنة ستتناول في الدورة الحالية مسائل حاسمة، مثل الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023؛ وجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة؛ والتشييد وإدارة الممتلكات؛ واستعراض دورة الميزانية، بما في ذلك النظر في تسلسل أعمال لجنة البرنامج والتنسيق؛ والنظام الموحّد للأمم المتحدة؛ ونظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ ونظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد؛ وشروط الخدمة المتصلة بلجنة الخدمة المدنية الدولية واللجنة الاستشارية؛ وإقامة العدل في الأمم المتحدة. وستولي المجموعة اهتماما وثيقا للمداولات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، والتقديرات المنقحة، والتنسيق الإداري وتنسيق الميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

10 - وتابع حديثه قائلا إن الولايات هي التي يجب أن تحدد مقترحات الميزانية وليس العكس. ويجب أن يتناسب مستوى الموارد الذي تعتمده الجمعية العامة مع البرامج والأنشطة الصادر بها تكليف، وذلك ضمانا لتنفيذها بشكل كامل وفعال. وتؤكد المجموعة من جديد الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق. ووفقا لقرار الجمعية العامة 236/76، فالبرامج الخمسة للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، التي لم تقدم بشأنها لجنة البرنامج والتنسيق استنتاجات وتوصيات، ينبغي أن تستعرضها الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية ذات الصلة المسؤولة عن تلك الولايات في الوقت المناسب، لتمكين اللجنة الخامسة من مناقشة الميزانية ذات الصلة والموافقة عليها.

11 - وأضاف قائلا إن النظر في الميزانية على أساس سنوي يفرض قيودا زمنية إضافية على إجراء مناقشة مستفيضة لبنود جدول الأعمال الأخرى. والمجموعة على ثقة من أن اللجنة الخامسة ستكرس وقتا كافيا لجميع البنود، وأن مداولاتها ستجرى بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة.

12 - **السيد كاميلي** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وأوكرانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ إضافةً إلى جورجيا وسان مارينو وموناكو، فقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ إصلاحاته التنظيمية بصورة فعالة. وأضاف قائلا إن الحاجة إلى حوكمة متعددة الأطراف وفاعلة وأمم متحدة مرنة وموجهة نحو تحقيق النتائج باتت ملحة أكثر من أي وقت مضى. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب إصلاح دورة الميزانية. وتيسر عملية الميزانية السنوية توفير موارد تتوافق مع متطلبات الولايات، مما يؤدي إلى تحسين تنفيذ الولايات وتمكين مديري البرامج من التركيز على النتائج. كما تؤدي الميزانية السنوية إلى زيادة المساءلة والرقابة الحكومية الدولية من خلال اللجنة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالأمانة العامة ومديري البرامج لإحداثهم هذا التحول في نموذج العمل، وسوف يتعاون مع جميع الزملاء لاستخلاص الدروس من الفترة التجريبية من أجل وضع اللمسات الأخيرة على الإصلاحات المتعلقة بالميزانية، وهو أمر أساسي لإصلاح ركيزة الإدارة وتحقيق رؤية الأمين العام لتحديث الأمم المتحدة.

13 - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بناء السلام ومنع نشوب النزاعات على الصعيد العالمي. ويجب استكشاف سبل جديدة لتمويل عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك من خلال الاشتراكات المقررة؛ وقال إن الاتحاد الأوروبي متفائل إزاء اتخاذ الجمعية العامة القرار 305/76 بتوافق الآراء، ويتطلع إلى استئناف مداولات اللجنة بشأن الاستثمار في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، حتى تتمكن الدول الأعضاء من الوفاء بالتزامها بتوفير تمويل كاف ومستدام يمكن التنبؤ به لبناء السلام.

14 - وأضاف أنه لا يمكن أن تكون هناك أمم متحدة فعالة بدون ميزانية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بموافقة لجنة البرنامج والتنسيق على 23 خطة من الخطط البرنامجية في دورتها السابقة. وأعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خمس خطط برنامجية، ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تناولها في اللجنة الخامسة، مع الاستعانة بالاستنتاجات والتوصيات الصادرة في الوقت المناسب عن اللجان الرئيسية الأخرى، حتى يتسنى اعتماد الخطة البرنامجية لعام 2023 بتوافق الآراء. وسيولي الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا لمسألة التمويل الكافي للولايات. ولا تقدم الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 صورة شاملة في هذا الصدد، ولذلك يلزم إدراج إضافات، بما في ذلك فيما يتعلق بتمويل التشييد في مقار المنظمة ومراكز عملها.

15 - وتابع حديثه قائلا إن الجمعية العامة أوعزت إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن تدرج في مقترحها المتعلق بالميزانية تمويل الولايات المتكررة لمجلس حقوق الإنسان. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء توصية اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على هذا الاقتراح، ويتطلع إلى العمل مع رئيس اللجنة الاستشارية، في إطار مشاورات غير رسمية، بشأن التقييم التقني الذي تستند إليه

التوصية. وينبغي إجراء تعديلات لتجنب العواقب غير المقصودة التي من شأنها أن تؤدي إلى الوقف غير المسبوق لتمويل الولايات.

16 - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بجهود الأمين العام لإدراج أحدث الولايات في مقترحه للميزانية. وينبغي تمويل المكتب المكرس للشباب المقترح في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) تمويلا مستداما من أجل تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للشباب والشراكات الشبابية عبر جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة وفي مجال العمل الإنساني. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بمبادرة المنظمة المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي العالمي، ولكنه مضطر إلى التذكير بأن هذه الآلية لم تصبح ضرورية إلا بسبب الحرب العدوانية غير المبررة التي تشنها روسيا دون سابق استفزاز ضد أوكرانيا، وهي الحرب التي يدينها الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الممكنة باعتبارها انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وكل ما تمثله المنظمة.

17 - وقال إن التحديات غير المسبوقة التي واجهتها المنظمة في السنوات الأخيرة كانت اختبارا لأساليب عمل اللجنة. وفي حين أثبتت اللجنة أن بإمكانها التعلم والتحسن، يجب التقيد ببعض المبادئ الرئيسية كمبادئ توجيهية لأعمالها. ورحب *بدليل اللجنة الخامسة* وأثنى على الدعوة التي وجهها الرئيس لجميع المجموعات للمساهمة فيه. وأضاف أن هذا المسعى الجماعي والأقاليمي مثال لما يمكن أن تحققه اللجنة وهي تؤدي دورها على أكمل وجه.

18 - **السيد فيفيلد** (أستراليا): تكلم أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقال إن وفود البلدان الثلاثة ترحب بنشر *دليل اللجنة الخامسة* وبتركيز الرئيس على تحسين أساليب عمل اللجنة. وقال إن المداولات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 تُجرى في سياق الغزو الروسي لأوكرانيا وعواقبه على الاقتصاد العالمي. وأشار إلى تصريح الأمين العام بأن تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي والطاقة والتمويل هو تأثير شامل وشديد ومتسارع. وأضاف أن هذا التأثير تترتب عليه تداعيات أمنية واقتصادية وإنسانية بالنسبة للدول الأعضاء ويضع الأمم المتحدة تحت ضغط هائل. وقال إن الوفود الثلاثة تؤيد سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، وتدعو روسيا إلى سحب قواتها على الفور.

19 - واسترسل قائلا إن التحول من ميزانية فترة السنتين إلى ميزانية سنوية على أساس تجريبي في إطار الإصلاحات الإدارية التي يجريها الأمين العام أدى إلى تعزيز المرونة المالية وتحسين المساءلة وأسفر عن مزيد من النتائج الملموسة. لذلك كان ضروريا للتغلب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومواجهة الحرب في أوكرانيا. وينبغي مواصلة العمل بدورة الميزانية السنوية.

20 - وقال إن الوفود الثلاثة ترحب بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023. وتقر بأن التوازن بين تمويل الولايات الجديدة أو الموسعة واحتواء النمو هو توازن دقيق، وأن عملية إعادة تقدير التكاليف تتفاقم بسبب التضخم، وارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة، وتقلب أسعار صرف العملات. وتؤيد اقتراح الأمين العام "بتركيز الجزء الرئيسي من التمويل" على تغطية احتياجات الولايات الجارية لمجلس حقوق الإنسان من الموارد تحقيقا لكفاءة الميزانية. وذكر أن الاقتراح قد قُدم استجابة لتوصية من اللجنة الاستشارية، وأعرب عن استياء الوفود الثلاثة لأن اللجنة الاستشارية أوصت فيما بعد بعدم الموافقة على الاقتراح، وهو ما يهدد إمكانية رصد 35 مليون دولار لتمويل ولايات حقوق الإنسان. وقال إن الوفود الثلاثة يساورها قلق إزاء النقص المزمن في تمويل ركيزة حقوق الإنسان.

21 - وأردف قائلا إن وفود البلدان الثلاثة تتطلع، عقب اتخاذ الجمعية العامة بكامل هيئتها قرارا بشأن تمويل بناء السلام، إلى إعادة النظر في المسألة في اللجنة الخامسة بغية التوصل إلى توافق في الآراء. وأضاف أن الاستثمار في السلام الآن أقل تكلفة من التصدي للأزمات والنزاعات في وقت لاحق. وقد أتاحت مرونة صندوق بناء السلام وسرعة استجابته تحقيق نتائج مثيرة للإعجاب، ولكن المبالغ التي تطلبها الدول الأعضاء تتجاوز الآن التمويل الطوعي المتاح. ومن شأن تسديد الاشتراكات المقررة للصندوق أن يساعد على الوفاء بالولاية الأساسية التي تضطلع بها المنظمة والمتمثلة في منع نشوب النزاعات.

22 - واسترسل مشيرا إلى تعذر تلبية العدد المتنامي من الطلبات المتنافسة على التمويل المقدم من الميزانية العادية. ويجب على اللجنة أن تنظر في كل مقترح استنادا إلى أسسه الموضوعية؛ ويشكل طلب تحويل 95 وظيفة من وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية إلى وظائف ممولة من الميزانية العادية عبئا كبيرا. وتواجه جميع الدول الأعضاء صعوبات مالية متزايدة نتيجة لكوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. وستعمل وفود البلدان الثلاثة مع الدول الأعضاء الأخرى لتحديد الوفورات اللازمة لتعويض الزيادات في مجالات أخرى من الميزانية.

23 - واستطرد قائلا إن اللجنة الخامسة تتطلع إلى اللجنة الاستشارية لمساعدتها على تقييم المقترحات عن طريق إسداء المشورة بشأن مسائل الميزانية. ويجب أن تظل اللجنة الاستشارية هيئة تقنية وشفافة. وعندما تنظر اللجنة الخامسة في شروط الخدمة المتصلة باللجنة الاستشارية،

ينبغي لها أيضا أن تستعرض عمل اللجنة الاستشارية، بما في ذلك أساليب العمل ومؤهلات الخبراء، على نطاق أوسع.

24 - وأضاف قائلا إن الميزانية العادية وإن كانت تعتبر الحل الأمثل في كثير من الأحيان، فإنها لا تمول دائما من جانب الدول الأعضاء تمويلا كافيا ومنتظما. وفي حين أن بلدان الوفود الثلاثة تسدد اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، فإن ثلثي الدول الأعضاء فقط هي التي سددت اشتراكاتها بالكامل في الميزانية العادية في عام 2022. وينبغي لجميع الدول الأعضاء التي عليها اشتراكات غير مسددة أن تعطي أولوية قصوى لسداد تلك المدفوعات وأن تبلغ الأمانة العامة بمواعيد السداد. وكلما تأخرت الدول الأعضاء في السداد، قل احتمال تخصيص الأموال ووفاء الأمم المتحدة بولاياتها. وختم قائلا إن الوفود الثلاثة تتطلع إلى العمل بشكل بناء مع الدول الأعضاء الأخرى لاعتماد الميزانية المقترحة لعام 2023 في الوقت المناسب، مع تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ الولايات على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والخضوع للمساءلة.

25 - **السيد لاغداميو** (الفلبين): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إنه في حين تقر الرابطة بأن عوامل خارجة عن سيطرة الدول الأعضاء، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، قد تسببت في صعوبات فيما يتعلق بدفع الاشتراكات المقررة، فإنها تثني على الدول الأعضاء التي تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة. وتدعو الرابطة الدول الأعضاء إلى دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

26 - وأردف قائلا إن السنة الثالثة من التنفيذ التجريبي لدورة الميزانية السنوية، الذي ييسر تنفيذ الولايات بكفاءة، ستختتم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي حين أن الصعوبات الناجمة عن الجائحة قد أثبتت ضرورة أن تكون الأمم المتحدة مرنة وسريعة الاستجابة، فإنه يجب الحفاظ على الطابع التسلسلي لعملية الميزانية، الذي قد يتأثر خلال الفترة التجريبية. وتتطلع الرابطة إلى تلقي معلومات مستكملة من الأمانة العامة عن تجربة التنفيذ التجريبي. وأضاف أن تخطيط البرامج ضروري لضمان مواءمة ميزانية المنظمة مع ولاياتها. ولدى استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، أقرت الرابطة بدور لجنة البرنامج والتنسيق في دراسة الميزانية البرنامجية وفقا لولايتها والطابع التسلسلي لعملية الاستعراض.

27 - وأضاف قائلا إن الرابطة ستولي اهتماما خاصا في الدورة الحالية لمداولات اللجنة الخامسة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023؛ واستعراض دورة الميزانية السنوية، بما في ذلك النظر في تسلسل أعمال لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية؛ والنظام الموحّد للأمم المتحدة ونظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ ونظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد؛ وشروط الخدمة المتصلة بلجنة الخدمة المدنية الدولية واللجنة الاستشارية؛ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح الإداري؛ والبعثات السياسية الخاصة؛ والإعانة المالية المقدمة إلى الدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا؛ والتشييد وإدارة الممتلكات، ولا سيما مشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها؛ وجميع الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة.

28 - **السيدة تشاندا** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إن العديد من القادة أكدوا خلال المناقشة العامة في الدورة الحالية على الدور المحوري الذي تؤديه تعددية الأطراف والأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية في مجال السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وقد دعا الأمين العام، في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، إلى تنشيط تعددية الأطراف التي تكون الأمم المتحدة محورها، وشدد على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي خطة عمل للناس والكوكب والرخاء والسلام، وينبغي أن تكون في صميم أنشطة المنظمة. ولمواجهة هذه التحديات، ثمة حاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة منظمة قوية بمقدورها تحقيق أهداف الميثاق. ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل حصول المنظمة على الوسائل اللازمة للوفاء بولاياتها. وبدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة في حينها وبالكامل، فإنها ستوفر للأمانة العامة الاستقرار في تخطيطها المالي، ولكن مسؤوليتها لا تقتصر على سداد تلك المدفوعات؛ بل تنطبق في المقام الأول عندما تتخذ قرارات بشأن الميزانية والمسائل الإدارية الأخرى في اللجنة الخامسة.

29 - وأضافت أن اللجنة يجب أن تتناول المسائل المعروضة عليها بروح من الزمالة والمرونة. وأضافت أن استمرار العمل بالميزانية السنوية لابد منه لتنفيذ إصلاحات الأمين العام الإدارية، فقد عاد على الأمانة العامة والدول الأعضاء بفوائد من قبيل ميزانيات أكثر واقعية والقدرة على الاستجابة بسرعة أكبر للظروف والولايات المتغيرة. ويجب توفير الموارد اللازمة من الميزانية العادية لركيزة حقوق الإنسان، التي لا غنى عنها لتحقيق أهداف المنظمة، بما في ذلك التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليان، حتى تتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بولاياتها.

ويأمل وفدا البلدين في أن تدعم الدول الأعضاء الأخرى الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، التي ليست مجرد مشروع لحفظ التراث بل تشكل أيضا استثمارا في تعددية الأطراف من شأنه أن يضمن أن تتسم المنظمة بالحداثة والفعالية والكفاءة، وأن تحترم موظفيها ومواردها المالية، فضلا عن البيئة.

30 - وختمت قائلة إن اللجنة مسؤولة عن كفالة اضطلاع الأمم المتحدة بعملها عن طريق تزويدها بالموارد اللازمة. ويأمل الوفدان في أن تساعد الاجتماعات الحضورية اللجنة على إنجاز هذه المهمة بطريقة جماعية ومثمرة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في غضون الوقت المخصص حتى تتمكن الأمانة العامة من تنفيذ قراراتها.

31 - **السيد محمد بندي** (نيجيريا): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة ترحب بالعودة التدريجية لاجتماعات اللجنة التي تعقد بالحضور الشخصي بعد أكثر من عامين من الاجتماعات الافتراضية والمختلطة بسبب جائحة كوفيد-19. وقد أوصى المكتب باعتماد بعض الأساليب التي استخدمتها اللجنة في الجزء الثاني من الدورة السادسة والسبعين المستأنفة؛ وستقوم المجموعة برصد تطور الحالة وستكفل إجراء التعديلات المناسبة. ويجب أن تتمكن الوفود من المشاركة في مداولات اللجنة ومشاوراتها غير الرسمية وعمليات صنع القرار التي تجري في إطارها من خلال الترجمة الشفوية المناسبة، وفقا للأنظمة والقواعد ذات الصلة وبروح تخدم التعددية اللغوية. وتشمل لغات عمل المجموعة أربعا من اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وهي الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية؛ ويجب أن تكون كل دولة عضو قادرة على المساهمة باللغة الرسمية الأنسب لها. وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة التي سُجلت، لا يزال التأخر في إصدار التقارير يشكل تحديا أمام اختتام أعمال اللجنة في الموعد المحدد والنظر في البنود الأساسية. وقال إن المجموعة تطلب إصدار التقارير المتبقية على سبيل الأولوية.

32 - وأضاف أن المجموعة ستولي اهتماما خاصا لاستعراض دورة الميزانية السنوية، والاستثمار في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ومحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، والتشييد وإدارة الممتلكات. وقال إن البعثات السياسية الخاصة تشكل واحدة من أكثر الأدوات فعالية في صون السلام والأمن الدوليين، وتعمل كآليات للإنذار المبكر بالنزاعات السياسية المحتملة، ويجب أن تزود بالموارد المالية والبشرية الكافية للوفاء بولاياتها، من أجل تخفيض مبلغ التمويل اللازم لعمليات حفظ السلام. وتابع قائلا إنه ينبغي النظر فورا في طلبات الاستثناء بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة لتمكين الدول الأعضاء المعنية من المشاركة الكاملة في أعمال الجمعية العامة.

33 - **السيد فيلاسكيز كاستيو** (المكسيك): قال إنه يجب على اللجنة، بالنظر إلى أثر قراراتها على عمليات المنظمة، أن تنظر في البنود المعروضة عليها بصورة بناءة، استنادا إلى رؤية عامة واضحة، من أجل النهوض بالإصلاحات الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر حداثة ومرونة وكفاءة. وتشكل دورة الميزانية السنوية جزءا أساسيا من الإصلاح الإداري، الذي تؤيده المكسيك لأنه أدى إلى تحسين البرمجة، وتوقعات الموارد، والوفاء بالولايات، والإدارة القائمة على النتائج. ويجب أن تتوصل اللجنة الخامسة إلى اتفاق بشأن الموافقة على البرامج التي لم تقدم لجنة البرنامج والتنسيق توصيات بشأنها. وقد زادت الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 زيادة طفيفة مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2022؛ ويجب أن تكون الميزانية المعتمدة لعام 2023 واقعية ومتوازنة حتى تزود المنظمة بالموارد التي تحتاجها لتنفيذ ولاياتها في الوقت المناسب.

34 - وقال إن من بين المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، تولي المكسيك أهمية خاصة لشروط خدمة رئيس اللجنة الاستشارية وأعضائها؛ ومشاريع البناء التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الموارد، ولا سيما الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والمحاكم الدولية التي تواجه صعوبات مالية؛ والتقديرات المالية لتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان؛ ومكتب الشباب، وهو مهم ولكن من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الميزانية العادية. وأضاف أن المكسيك ستولي اهتماما وثيقا للمداولات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، التي لا غنى عنها لبناء السلام وحفظ السلام ويجب تزويدها بالموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها؛ وهي تمثل حاليا أكثر من 22 في المائة من الميزانية العادية.

35 - وقال إن وحدة النظام الموحد للأمم المتحدة معرضة للخطر. ويثير وجود مضاعفين لتسوية مقر العمل في جنيف شكوكا بشأن سلطة لجنة الخدمة المدنية الدولية. وينبغي أن تقوم اللجنة الخامسة بحل مسألة التباين في الاجتهادات القضائية بين محكمتي الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بشأن المسائل المتصلة بقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية، ومن ثم تحييد أي محاولة تُبذل مستقبلا بهدف تجزئة النظام الموحد. ويجب اتخاذ قرار متوازن لضمان حصول صندوق بناء

السلام على الموارد اللازمة لتلبية الطلبات بسلاسة ومرونة. ويلزم إجراء مداولات بناءة بشأن الآثار الإنسانية لانعدام الأمن الغذائي العالمي، وإقامة العدل، وتقارير هيئات الرقابة ومراجعة الحسابات.

36 - **السيد ياماناكا** (اليابان): قال إن اللجنة معروض عليها مسائل ملحة مثل استعراض دورة الميزانية السنوية، وضرورة دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكفالة الأمن الغذائي العالمي. وينبغي أن تسعى اللجنة جاهدة إلى أن تكون أكثر كفاءة وفعالية من أجل إنجاز تلك المهام الجسام مع مراعاة الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 وتحسين أساليب عملها بصورة مستمرة.

37 - وأردف قائلا إن العالم واجه تحديات غير مسبوقة منذ اعتماد الميزانية البرنامجية لعام 2022، بما في ذلك الحالة في أوكرانيا، وارتفاع الأسعار، وانعدام الأمن الغذائي، واستمرار الجائحة. وينبغي أن تعزز اللجنة قدرة المنظمة على تلبية الاحتياجات العالمية المتغيرة باعتماد ميزانية تتسم بالمرونة والاستجابة والخضوع للمساءلة. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الوفاء بولاياتها بصورة فعالة. وستواصل اليابان الدعوة إلى الانضباط في الميزانية، وهو أمر أساسي كي تعمل الأمم المتحدة وتنفذ ولاياتها على نحو سليم وفعال ومستدام. وأعرب عن التزام وفد بلده بإجراء مناقشات بناءة على أساس هذا المبدأ.

38 - **السيد تونا** (رواندا): قال إن اللجنة اتخذت في الدورة السابقة قرارات هامة لتحسين فعالية وكفاءة الأمم المتحدة وبرامجها، ولكن يلزم إحراز مزيد من التقدم. وفي مواجهة الأزمات المتعددة في جميع أنحاء العالم، أصبح عمل الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبينما تنظر اللجنة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، فإنها تحتاج إلى ضمان حصول المنظمة على موارد كافية للوفاء بولاياتها وتحقيق أهداف الميثاق وخاصة في بلدان الجنوب. وتابع قائلا إن الولايات هي التي يجب أن تحدد مقترحات الميزانية وليس العكس. وبالإضافة إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، سيولي وفد بلده اهتماما وثيقا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، في ضوء بدء محاكمة فيليسيان كابوغا، أحد العقول المدبرة للإبادة الجماعية التي وقعت في عام 1994 ضد التوتسي.

39 - **السيد داي** بينغ (الصين): قال إن القادة دعوا خلال المناقشة العامة إلى الوحدة والتعاون في التصدي للتحديات العالمية مثل الجائحة والأمن الغذائي وتغير المناخ. ويوجد توافق واسع في الآراء لصالح تعددية الأطراف في المجتمع الدولي، وتؤيد جميع الدول الأعضاء اضطلاع الأمم المتحدة بدور أقوى. وقد أسهمت الصين دائما في السلام والتنمية العالميين، ودافعت عن النظام الدولي، ووفرت المنافع العامة، وبذلت جهود الوساطة في مناطق الاضطراب. وهي تشجع تعددية الأطراف، وتشارك بنشاط في تحسين الحوكمة العالمية، وتدعم المنظومة الدولية التي تتمحور حول الأمم المتحدة، والنظام الدولي القائم على القانون الدولي، والدور المحوري للمنظمة في الشؤون الدولية.

40 - وأضاف أن الموارد المالية هي الأساس الذي تقوم عليه حوكمة الأمم المتحدة. وللحفاظ على دور المنظمة، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تتحمل مسؤولياتها وأن تفي بالتزاماتها. ولا تزال الحالة المالية للأمم المتحدة تبعث على القلق. ورغم النداءات المتكررة من جانب معظم الدول الأعضاء، وعلى الرغم من أن الأمين العام وجه رسائل إلى الدول الأعضاء يعرب فيها عن قلقه، لا تزال بذمة أحد المساهمين الرئيسيين أنصبة مقررة لم تسدد منذ أمد طويل، وتشكل السبب الرئيسي لأزمة السيولة في المنظمة. وتفي الصين دائما بالتزاماتها المالية وقد سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل في الميزانية العادية في عام 2022. وتدعو الصين الدول الأعضاء، ولا سيما كبار المساهمين، إلى الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها. وينبغي أن تترجم الدول الأعضاء وعودها إلى أفعال لضمان تنفيذ الولايات.

41 - واسترسل قائلا إن اللجنة ستنظر في عدة بنود هامة خلال الدورة الحالية؛ وينبغي أن تجري جميع الأطراف مشاورات واسعة النطاق وأن تسعى جاهدة إلى تحقيق منافع متبادلة من خلال التعاون. وينبغي أن يُحترم في تخطيط البرامج مبدأ تولي الدول الأعضاء دفة الأمور وأن تراعى في ذلك المصالح والتطلعات المشروعة للدول الأعضاء. وقال إنه ينبغي تعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق، وينبغي أن تضطلع كل لجنة رئيسية بالدور المنوط بها. وينبغي الإبقاء على الميزانية البرنامجية عند مستوى معقول، وتوفير موارد كافية لتحقيق التنمية على سبيل الأولوية. وينبغي أن تحسن الأمانة العامة الأداء الشامل للميزانية، وأن تعزز المكاسب في مجال توفير التكاليف والكفاءة، وأن تعزز انضباط الميزانية، وأن تعالج المشاكل القائمة في الوقت المناسب، وأن تتأكد من حسن إدارة وإنفاق كل قرش تساهم به الدول الأعضاء. وينبغي أن تركز هيئات الأمم المتحدة وإداراتها على مهامها الأساسية، وأن تتجنب التوسع غير الضروري والازدواجية في الولايات.

42 - وأردف قائلا إن طريقة إعداد الميزانية يجب أن تكون علمية ومعقولة، وأن تتوخى تحسين الدقة والاستقرار في عملية إعداد الميزانية، وأن تعزز تنفيذ الميزانية والبرامج وأداءها. ولا يمكن التعجيل بالإصلاح.

وينبغي تقييم نتائج التنفيذ التجريبي للميزانية السنوية تقييما مستفيضا، كما ينبغي المقارنة الكاملة بين مزايا طرائق إعداد الميزانية وعيوبها. وينبغي أيضا تحليل الآثار المحتملة الأخرى للإصلاح تحليلا شاملا.

43 - واستطرد قائلا إن مجلس مراجعي الحسابات ينبغي أن يضطلع بوظيفته الرقابية المستقلة، بوصفه أهم هيئة للمراجعة الخارجية للحسابات في المنظمة. وينبغي أن تستخلص الهيئات ذات الصلة الدروس من المخالفات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأن تعزز المساءلة في مجال الإدارة والرقابة الماليتين، وأن تمنع حدوث مشاكل مماثلة. وينبغي توضيح نطاق ولاية صندوق بناء السلام، وتعزيز إدارة الصندوق ومشاركة الدول الأعضاء، مع أخذ شواغل البلدان الأفريقية بعين الاعتبار. وينبغي أن تحسن الأمم المتحدة التمثيل الجغرافي للبلدان النامية في الأمانة العامة وأن تعالج شواغل البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا.

44 - **السيد مارغريان** (أرمينيا): قال إن عمل اللجنة ضروري لضمان أن تكون المنظمة قادرة على الوفاء بالأغراض المنشودة وعلى مواجهة التحديات السريعة التغير في جميع أنحاء العالم. ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب للحفاظ على سلامة الحالة المالية للأمم المتحدة؛ وأشار إلى أن أرمينيا سددت في عام 2022 مرة أخرى اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية بالكامل خلال الأيام الثلاثين الأولى من السنة.

45 - وقال إن عددا من البنود التي يمكن أن تؤثر على عمل المنظمة معروض على اللجنة في الدورة الحالية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تسفر المداولات بشأن استعراض الميزانية السنوية عن دورة أكثر مرونة، وفقا لأولويات الأمانة العامة، وأن تعالج الشواغل التي أعربت عنها الوفود في الدورات الثلاث السابقة بشأن كفاءة عمليات الميزنة. وينبغي للجنة، في مداولاتها بشأن تخطيط البرامج والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، أن تنظر في سبل ضمان التمويل الكافي لحماية حقوق الإنسان، وجهود الوقاية، ودعم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وغيرها من المجالات التي تتطلب استجابات عاجلة من المنظمة.

46 - وأردف قائلا إنه ينبغي للجنة أن تضطلع بعملها مع التحلي بروح الزمالة والتعاون البناءة وقد أظهرت مرارا وتكرارا، بما في ذلك خلال الدورة السابقة، أنها تستطيع تحقيق نتائج ملموسة عندما تركز على الأهداف المشتركة، حتى فيما يتعلق بالمسائل التي تناقَش منذ فترة طويلة. وبالنظر لتزايد عبء عمل اللجنة، ينبغي لها أن تواصل تحسين أساليب عملها، وأن تستخدم الوقت المخصص لها بمزيد من الكفاءة في حدود ساعات العمل العادية، وأن تستعين في بعض الحالات بمنصات الإنترنت لتيسير مداولاتها.

47 - **السيد لو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 والبالغة 3,4 بلايين دولار ستمول العمليات الأساسية للأمم المتحدة، فضلا عن البعثات السياسية الخاصة ومشاريع التشييد والعديد من الإضافات المتوقعة، بما في ذلك إنشاء مكتب الشباب والتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وسيكون عمل اللجنة في الدورة الحالية حاسما لعمل الأمم المتحدة، ولكنه لا يمكن أن يسير كالمعتاد. فقد تأثرت جميع جوانب عمل المنظمة تأثرا سلبيا بالحرب التي تشنها روسيا دون سابق استفزاز في أوكرانيا، ولن يكون باستطاعة الأمم المتحدة أن تعمل كما ينبغي لها حتى تنتهي هذه الحرب.

48 - وقال إن الأمين العام اقترح أن يُدرج في الميزانية العادية عددٌ من النفقات، التي تغطى حاليا من خلال موارد خارجة عن الميزانية. وينبغي الإبقاء على هذه المقترحات عند الحد الأدنى والموافقة عليها فقط إذا كانت مبررة بشكل وجيه. فالولايات المتحدة يساورها القلق إزاء التوصيات التي تقوض فيها اللجنة الاستشارية صراحة إرادة الجمعية العامة، برفضها مثلا إدراج ولايات لمجلس حقوق الإنسان يمكن التنبؤ بها في الميزانية البرنامجية، وفيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بتناقضها مع قرار الجمعية العامة 3331 (د-29) باء، الذي ذكر فيه أن مرتبات الموظفين الدوليين فقط هي التي ينبغي أن تمول من الميزانية العادية. وعملا بالنظام الداخلي، يتمثل دور اللجنة الاستشارية في إجراء تدقيق فني للميزانية البرنامجية، وليس العمل ضد إرادة الجمعية العامة المعلنة بوضوح. وسوف تطلب الولايات المتحدة مزيدا من المعلومات من رئيس اللجنة الاستشارية لفهم الأساس المنطقي للتوصيات على نحو أفضل. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق أيضا إزاء تطبيق مضاعفين مختلفين لتسوية مقر العمل في منظمات تشكل جزءا من النظام الموحد للأمم المتحدة، وهي تتطلع إلى مناقشة مقترحات لضمان نزاهة المنظومة.

49 - وأضاف قائلاً إن التنفيذ التجريبي لميزانية سنوية أساسي للإصلاحات الإدارية التي أعلنها الأمين العام. فجميع بلدان العالم تقريبا تستخدم ميزانية سنوية، وهذا يتيح للمنظمات الاستجابة بسرعة أكبر للاحتياجات في الميدان. ومن المؤكد أن هذا هو الحال في الأمم المتحدة؛ وفي حين أن الولايات المتحدة منفتحة على تحسين عملية

الميزانية، فإن المنظمة لا يمكنها العودة إلى ميزانية فترة السنتين. ومما يؤسف له أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تصدر استنتاجات وتوصيات بشأن خمس خطط برنامجية؛ وتحسين أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق يتطلب الإرادة السياسية لأعضائها، وليس إدخال المزيد من التعديلات على برنامج عملها.

50 - **السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة): قال إن اللجنة الخامسة مسؤولة تجاه المنظمة والشعوب التي تخدمها فيما يتعلق بكفالة حصول الأمم المتحدة على المستوى اللازم من الموارد للوفاء بولاياتها. وفي ظل الصعوبات الاقتصادية العالمية في الفترة الراهنة، يجب على الأمم المتحدة أن تثبت أنها تستخدم تلك الموارد بكفاءة وفعالية، وأن تحقق نتائج تحدث فرقا حقيقيا بالنسبة للمحتاجين. ويجب أن يكون لدى الأمم المتحدة الموظفون والقدرات اللازمة للاستجابة بسرعة وفعالية ومرونة للمطالب التي تواجهها، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومتابعة توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، والتعامل مع العواقب الوخيمة للغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا. وسوف تسعى المملكة المتحدة للحصول على مزيد من المعلومات عن الطرق التي تستفيد بها الأمم المتحدة من دورة الميزانية السنوية ، ولا سيما من حيث الوفاء بالولايات. وستتناول مسائل هامة مثل أحدث مقترحات لجنة الخدمة المدنية الدولية وسبل ضمان نزاهة النظام الموحد للأمم المتحدة؛ والمقترح المنقح لتحديث مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ وترسيخ أسس بناء السلام؛ والبعثات السياسية الخاصة.

51 - ورغم أن اللجنة بصدد العودة إلى ترتيبات العمل المعتادة قبل الجائحة، فإنها يجب ألا تتخلى عن الممارسات وطرق العمل الجيدة التي طورتها خلال السنوات القليلة الماضية. وينبغي لها أن تواصل الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المخصص لها وأن تبقي العمل غير الضروري خارج ساعات العمل العادية عند حده الأدنى. واختتم معرباً عن ثقة وفد بلده في أن اللجنة ستنجز المهمة الهائلة الماثلة أمامها في الوقت المناسب من خلال التعاون البناء واتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء.

52 - **السيدة المبارك** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن مناقشات اللجنة وقراراتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 ستحدد قدرة المنظمة على الاستجابة للتحديات العالمية، مما يستوجب على اللجنة تخصيص الموارد اللازمة لتتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بمسؤولياتها. ويجب توفير التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ لصندوق بناء السلام، لكونه أداة فعالة للاستجابة للأزمات الناشئة. وبالرغم من أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تمويل الصندوق في الدورة السادسة والسبعين، فإن وفد بلدها يتطلع إلى الانخراط بشكل بناء في المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة. وينبغي تزويد البعثات السياسية الخاصة بالموارد اللازمة لتتمكن من تنفيذ ولاياتها، نظرا لأهميتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى المناقشات بشأن التقديرات المنقحة لمكتب الشباب، نظرا لدور الشباب بوصفهم قادة المستقبل في إيجاد حلول مستدامة للتحديات العالمية.

53 - **السيدة أوه** هيونجو (جمهورية كوريا): قالت إن وفد بلدها سيشارك مشاركة بناءة لضمان اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 في الوقت المناسب لكي تتمكن المنظمة من الوفاء بولاياتها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والمساءلة. والانضباط في الميزانية أمر أساسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ وقد زادت عملية الميزانية السنوية من فعالية تنفيذ الولايات من خلال زيادة مشاركة مديري البرامج، مع السماح للمنظمة بالاستجابة على نحو فوري للولايات الجديدة والطلبات المتغيرة. وخلال الفترة التجريبية، التي تفشت فيها جائحة كوفيد-19، أثبتت دورة الميزانية السنوية فعاليتها في الاستجابة للأزمات. وقالت إنها تتطلع إلى المداولات بشأن الميزانية السنوية، التي تسهم في الإصلاح الإداري.

54 - وأشارت إلى أنه يجب تخفيف العبء المتزايد على الميزانية العادية من خلال إعادة تخصيص الموارد المالية من المشاريع غير الأساسية إلى المشاريع ذات الأولوية. ويجب توفير التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام والحفاظ على السلام، اللذين تتزايد أهميتهما المركزية بالنسبة لعمل المنظمة. وقالت إن وفد بلدها سيعمل مع جميع أصحاب المصلحة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تمويل صندوق بناء السلام خلال الدورة الحالية. ويجب توخي الوضوح في تحديد صلاحيات واختصاصات اللجنة الاستشارية، التي يشكل عملها أساس مداولات اللجنة، لضمان نجاح منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري إجراء مناقشة بناءة بشأن شروط خدمة رئيس اللجنة الاستشارية وأعضائها، وأساليب عملها.

55 - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه ينبغي إيلاء الاهتمام، في المداولات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، لمزايا وعيوب تخطيط الميزانية السنوية مقارنة بدورة فترة السنتين. وقال إن وفد بلده يصر على أن تجري اللجان المعنية مناقشة تفصيلية

للبرامج الخمسة التي لم تتم الموافقة عليها بعد الدورة الثانية والستين للجنة البرنامج والتنسيق. وينبغي اتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد لتنفيذ تلك البرامج بعد تلقي توصيات من الدول الأعضاء.

56 - وأردف قائلا إنه يجب زيادة عدد الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التي تعقد بالحضور الشخصي. ولا يمكن للاجتماعات الافتراضية إلا أن تكون غير رسمية بطبيعتها. وقال إن وفد بلده يدعو إلى إصدار الوثائق في الوقت المناسب وفي آن واحد بجميع اللغات الرسمية. وتوافر التقارير المترجمة شرط أساسي للاستخدام الفعال لوقت عمل اللجنة. والاتحاد الروسي على ثقة من أن المداولات ستكون شاملة وشفافة قدر الإمكان.

57 - وقال إن البلدان التي ذكر ممثلوها مسألة أوكرانيا ما فتئت تهدد منذ سنوات أمن الاتحاد الروسي أو هي تعمل الآن على صب الزيت على النار. وهذا النهج يعوق البحث عن حلول تخدم مصلحة الجميع ومن شأنه أن يلحق أقصى الضرر بالبلدان التي لديها أكبر الاحتياجات. وأعرب عن أمله في عدم تسييس مداولات اللجنة والخوض فيها بدون خطاب عدواني، وبطريقة مهنية.

58 - **السيد أمورين** (أوروغواي): قال إن وفد بلده يهنئ الرئيس على نشر *دليل اللجنة الخامسة*. وهو يرحب بالاتفاق الواسع النطاق الذي توصلت إليه اللجنة في تموز/يوليه 2022، والذي مكن من تقديم استجابة معقولة للمشاكل المالية للمنظمة وحل المسألة المطروحة منذ وقت طويل والمتمثلة في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام المغلقة. وفي ظل الممارسة السابقة غير العادلة، كان عبء معالجة حالة السيولة في الأمانة العامة يقع على عاتق عدد محدود من البلدان، ومعظمها من البلدان النامية. وفي المستقبل، ينبغي أن تتقاسم جميع الدول الأعضاء عبء حل المشاكل المالية.

59 - والآن وقد تحسنت الحالة المالية ، ينبغي للجنة أن تركز على مجالات أخرى من برنامج العمل. وينبغي لها أن تخصص في مداولاتها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 ما يكفي من الموارد لتمكين الكيانات من الوفاء بولاياتها، ولا سيما تلك المتعلقة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والقانون الإنساني، وإدارة عمليات السلام، وميزانية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

60 - وعلى الرغم من أن البعثات السياسية الخاصة ضرورية لبناء السلام - ولا سيما في منطقة أمريكا اللاتينية أي بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي - لا ينبغي تمويلها من الميزانية العادية ولكن من خلال حساب منفصل، على أساس جدول الأنصبة المقررة لعمليات بناء السلام. وقال إن وفد بلده يأمل في أن تراعي اللجنة في مداولاتها، عملا بقرار الجمعية العامة 266/72 ألف، بشأن تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة، مزايا وعيوب كل نظام، وأن تسفر تلك المداولات عن ميزانيات تعكس الواقع وتحترم تسلسل دورات البرمجة والميزنة. ورغم أن لجنة البرنامج والتنسيق أصدرت توصيات بشأن عدد أكبر من البرامج التي اقترحها الأمين العام مقارنة بعام 2021، فإن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خمسة برامج يوضح أن هناك حاجة إلى آليات تتيح لجميع الدول الأعضاء إمكانية النظر في البرامج.

61 - **السيد مغيث** (بنغلاديش): قال إن وفد بلده يشكر المكتب المنتهية ولايته على اتخاذه بتوافق الآراء، في الدورة السابقة، قرارا بشأن المسائل الشاملة، وعلى الزيادة في معدل سداد التكاليف للبلدان المساهمة بأفراد الوحدات في عمليات الأمم المتحدة الميدانية. وهو يشكر أيضا الأمانة العامة واللجنة الاستشارية على الإصدار المبكر لنسبة مئوية كبيرة من التقارير المعروضة على اللجنة الخامسة في الدورة الحالية.

62 - وقال إن بلدانا كثيرة، ولا سيما البلدان النامية، لا تزال تعاني من آثار الجائحة. وقد أدى الأثر التراكمي للأزمة وتدهور الأحوال المناخية والنزاع إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث أثر ذلك بشدة على الأغذية والوقود والأوراق المالية. ويجب أن تتوافر للأمم المتحدة، الآن أكثر من أي وقت مضى، الموارد الكافية، مع حسن تخطيط الميزانية وتنفيذها تنفيذا فعالا. ويجب على اللجنة أن تضمن أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 تعكس أولويات الدول الأعضاء وتتوافق مع ولايات المنظمة. ويجب أن تحدد الولايات مقترحات الميزانية وليس العكس، ويجب أن تكون العملية مدفوعة بمبادرات الدول الأعضاء.

63 - وأشار إلى أنه ينبغي للأمانة العامة أن تعزز الأداء الشامل للميزانية، وأن تحسّن الرقابة الداخلية، وتعمل على إنفاذ الانضباط المالي بصرامة. والانضباط الحقيقي في الميزانية أساسي لكفاءة الأمم المتحدة وفعاليتها. ويجب على الأمانة العامة أن تستخدم الموارد المعهود بها إليها بطريقة رشيدة تتسم وبالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة ، وأن تبلغ الدول الأعضاء على نحو منتظم بكيفية استخدامها

للموارد ، وأن تحافظ على الشفافية في تقاريرها. وينبغي للوفود أن تبدي المرونة وأن تشارك بشكل بناء خلال مداولات اللجنة لضمان اختتام أعمالها في الوقت المناسب.

64 - **السيد فورشيلوف** (منغوليا): قال إن منغوليا تؤيد خطة الأمين العام للإصلاح ودعوته إلى إقامة نظام متعدد الأطراف أكثر قوة وترابطا وشمولا، يتخذ من الأمم المتحدة مرتكزا له. ولكي تؤدي اللجنة واجبها الرئيسي المتمثل في ضمان التمويل الكافي والأداء السليم لولايات المنظمة، يجب على الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المالية في الوقت المناسب وبدون شروط مسبقة. ويمكن أن يؤدي تحسين ترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة إلى تعزيز دورها. ولذلك فإن الوفاء بالالتزامات المالية للدول الأعضاء في الوقت المناسب أمر أساسي لمعالجة الحالة المالية للمنظمة.

65 - وقال إن وفد بلده سيتابع عن كثب في الدورة الحالية مداولات اللجنة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، وجداول الأنصبة المقررة، والتشييد وإدارة والممتلكات، والحالة المالية للمنظمة. ولكي تختتم اللجنة الخامسة أعمالها في الوقت المناسب، يجب إصدار تقارير الأمانة العامة واللجنة الاستشارية في الوقت المحدد للسماح بإجراء مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة.

66 - **السيدة يول** (النرويج): قالت إن هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تعاون جريء وملتزم ومتعدد الأطراف وإلى حوار صريح. وبدون أمم متحدة قوية وفعالة، ومناقشات جادة واستعداد لتقديم تنازلات فيما بين الدول الأعضاء، لن يتمكن المجتمع الدولي من التصدي للتحديات التي يواجهها. وعمل اللجنة الخامسة أساسي لحل هذه التحديات، لأنها توفر الأدوات اللازمة لتعزيز المنظمة وتحسينها.

67 - وأشارت إلى أن النرويج ملتزمة بتعزيز مبادرات الأمين العام الإصلاحية. ومن شأن وجود منظمة مبسطة وحديثة أن يخدم العالم على نحو أفضل، وتعترف النرويج بجهود الأمين العام لتحقيق هذا الهدف. وقد تعاون المجتمع الدولي لسنوات من أجل تنفيذ هذه التغييرات، وحدد تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) الاتجاه في هذا الصدد.

68 - وأردفت قائلة إنه ينبغي تمويل المهام الحيوية للأمم المتحدة على نحو أفضل من الميزانيات الأساسية للمنظمة. وتشمل هذه المهام منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونظام المنسقين المقيمين، وبناء السلام، وهي محاور يعوقها استمرار نقص التمويل والاعتماد المفرط على التبرعات. ويتطلب نجاح الأمم المتحدة ثقافة راسخة قائمة على الشفافية والفعالية والكفاءة، يتوقف تطويرها وصونها على عمل اللجنة والدول الأعضاء.

69 - **السيد** يوسف عدن **موسى** (جيبوتي): قال إن وفد بلده يأمل في أن تتمكن اللجنة، في ضوء عودة ظروف العمل المثالية، من اختتام أعمالها في الوقت المحدد. وينبغي تقييم استخدام نمط الاجتماعات المختلطة والافتراضية المعقودة خلال الدورتين السابقتين للجمعية العامة في تقرير عن الآثار المالية والإدارية لجائحة كوفيد-19 على الأمم المتحدة، من أجل تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة، واتخاذ الخطوات التنظيمية المناسبة في حالة حدوث جوائح في المستقبل. ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، شجع وفد جيبوتي ووفدان آخران الدول الأعضاء والمنظمة على تزويد كيانات الأمم المتحدة بالموارد المالية وغيرها من أشكال الدعم اللازمة للوفاء بالولايات مع ضمان صحة الموظفين وسلامتهم.

70 - وقال إن جيبوتي تعلق أهمية كبيرة على تعددية الأطراف، التي يجب أن تستند إلى تعدد اللغات، بما في ذلك المساواة بين اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وتعدد اللغات ضروري للتنفيذ السليم لقرارات اللجنة المتعلقة بالميزانية. ويجب تزويد جميع الدول الأعضاء بالوثائق المترجمة إلى جميع اللغات الرسمية والصادرة في الوقت المناسب، وتوفير الترجمة الشفوية إلى تلك اللغات، من جانب الدوائر المختصة في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

71 - وأشار إلى أن قوة اللجنة تكمن في اعتمادها للميزانيات بتوافق الآراء، وهو أمر يجب عدم الإخلال به حتى عندما تكون الخلافات في المواقف بين الوفود كبيرة، لا سيما في المراحل الأخيرة من المشاورات غير الرسمية. ورحب بما أعربت عنه الوفود في الجلسات الرسمية للجنة من رغبة في التعاون للتوصل إلى توافق في الآراء، وقال إنه يأمل في مواصلة التحلي بهذه الروح خلال المشاورات غير الرسمية. ودعا الوفود الأخرى إلى تجنب المقترحات التي تعوق توافق الآراء، والتي تحبذ إجراء تخفيضات جذرية استنادا إلى مستوى الإنفاق في السنة السابقة وإلى القدرة الاستيعابية للميزانية، التي تقلصت إلى حد كبير بسبب التحول إلى الدورة السنوية. ويجب أن تكون المعلومات التكميلية التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة ردا على الأسئلة الخطية والشفوية المقدمة من الوفود، وأي ردود أخرى تقدمها تلك الكيانات في أي مكان آخر، معلومات متسقة، وذلك للحد من احتمال اعتماد ميزانية بنمط "هندسي متغير" لا تخضع لتوافق الآراء.

72 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها لا تقل تقنية عما كانت عليه في السنوات السابقة. وتستند اللجنة الاستشارية في توصياتها إلى تقارير الأمين العام ذات الصلة، ولا سيما الولايات ذات الصلة، وأهمية المقترحات، والتوضيحات المقدمة، وأوجه ارتباط المقترحات بالتوصيات السابقة للجنة الاستشارية وبمقررات الجمعية العامة، التي تكون صعبة ودقيقة في بعض الأحيان. وتتصل توصيات اللجنة الاستشارية أحيانا أيضا بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

73 - وقال إن أعضاء اللجنة الاستشارية يتفهمون أن توصياتهم لا ترضي دائما جميع الدول. وهم يسعون جاهدين لضمان أن تكون توصياتهم تقنية ودقيقة قدر الإمكان. وللجمعية العامة أن تعتمد مقررات على أساس توصيات اللجنة الاستشارية؛ واللجنة الاستشارية على استعداد لتقديم توضيحات، إما خطيا أو شفويا، ردا على أسئلة اللجنة الخامسة المتعلقة بتوصياتها. وقد تحسنت أساليب عمل اللجنة الاستشارية، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار التقارير في حينها؛ فعلى سبيل المثال، صدرت تقارير اللجنة الاستشارية عن البعثات السياسية الخاصة في الوقت المحدد لأول مرة.

74 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة تود الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أن يأخذ المكتب الآراء المعرب عنها في الاعتبار ويجري أي تعديل لازم.

75 - *تقرر ذلك.*

76 - **الرئيس:** اقترح تحديد يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موعدا نهائيا لتقديم الترشيحات للتعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية والتعيينات الأخرى، كما اقترح أن تجري الانتخابات في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

77 - *تقرر ذلك.*

**البند 142 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة** (A/77/11 و A/77/65)

78 - **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): عرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها الثانية والثمانين (A/77/11)، فقال إنه في مناخ عدم اليقين الذي يسود حاليا، ظهرت تحديات معقدة فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة. وتشمل تلك التحديات جائحة كوفيد-19 والصعوبات الاقتصادية، بما في ذلك ارتفاع التضخم، الذي يؤثر سلبا على الجدول لأنه يؤدي إلى تغيير النتائج، والتأثير على الدخل، وزيادة أسعار الفائدة وعبء الدين الخارجي. وفي بعض الحالات، تصبح أسعار الصرف متقلبة وتنشأ مشاكل بسبب الفروق بين قياس التضخم بالعملات المحلية وبدولارات الولايات المتحدة، وهي وحدة التحويل المستخدمة لأغراض المقارنة.

79 - وأضاف قائلا إن التقرير يتضمن نتائج الاستعراض الذي أجرته لجنة الاشتراكات عملا بقرار الجمعية العامة 238/76 لعناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة. وبناءً على الاستعراض الذي أجرته لجنة الاشتراكات لمقياس الدخل الذي يشكّل تقديرا تقريبيا أوليا للقدرة على الدفع، أعادت تأكيد توصيتها بأن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأكثرها شمولا وقابلية للمقارنة. وأعربت اللجنة عن دعمها للجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتمكين الدول الأعضاء من تقديم بيانات الحسابات القومية في المواعيد المحددة.

80 - وتابع قائلا إن أسعار التحويل لازمة لإتاحة التعبير بوحدة نقدية مشتركة عن بيانات الدخل القومي الإجمالي المبلغ عنها بالعملات الوطنية. وقد أعادت لجنة الاشتراكات تأكيد توصيتها الداعية إلى استخدام أسعار تحويل قائمة على أسعار الصرف السائدة في السوق باستثناء الحالات التي يتسبب فيها ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيّما بدولارات الولايات المتحدة. وأشار إلى أنه يجب حساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي على مدى فترة أساس معينة؛ ومتى اختيرت فترة الأساس، يصبح من المفيد استخدام فترة الأساس نفسها لأطول مدة ممكنة.

81 - واستطرد قائلا إن آراء أعضاء لجنة الاشتراكات لا تزال متباينة بشأن التسوية المتعلقة بعبء الديون، التي تشكل عنصرا من عناصر المنهجية منذ عام 1986. وعدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملا في تحديد ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين إلى الدين الخارجي الإجمالي أو الدين الخارجي العام، وما إذا كان ينبغي استخدام نهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وعمليات سداده الفعلية متاحة الآن. وقررت لجنة الاشتراكات أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

82 - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن لجنة الاشتراكات وافقت على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وهي جزء

من المنهجية المعمول بها منذ إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة، لا تزال تشكل عنصرا أساسيا من عناصر منهجية إعداد الجدول، فقد قررت النظر في التسوية مرة أخرى في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

83 - وأردف قائلا إن المنهجية الحالية تشمل معدلا أقصى للأنصبة المقررة، أو حدا أقصى وهو 22 في المائة، ومعدلا أقصى لأنصبة أقل البلدان نموا، أو حدا أقصى وهو 0,010 في المائة، ومعدلا أدنى للأنصبة المقررة، أو حدا أدنى وهو 0,001 في المائة. وقررت لجنة الاشتراكات النظر في تلك العناصر مرة أخرى في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

84 - وأشار إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها 4/57 باء استنتاجات لجنة الاشتراكات وتوصياتها المتعلقة بخطط التسديد المتعددة السنوات. وكررت لجنة الاشتراكات توصيتها بأن تشجع الجمعيةُ العامة الدول الأعضاء التي عليها متأخرات في الاشتراكات بالمعنى المقصود في المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات. ونظرت لجنة الاشتراكات في ثلاث طلبات استثناء بموجب المادة 19. وخلصت إلى أن عدم قيام ثلاث دول أعضاء - هي جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال - بتسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها، وأوصت بأن يُسمح لها بالتصويت حتى نهاية دورة الجمعية العامة السابعة والسبعين.

85 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/77/65)، فقال إن ست دول أعضاء قد نفذت خطط تسديد متعددة السنوات منذ اعتماد هذا النظام، وهو ما مكّنها من تسديد أنصبتها المقررة بالكامل. ويعرض التقرير حالة تنفيذ خطة التسديد الوحيدة المتبقية ، وهي الخطة التي قدمتها سان تومي وبرينسيبي في عام 2002.

86 - وأضاف قائلا إنه لم تُقدَّم أي خطط تسديد جديدة في السنوات الأخيرة، إلا أن عدة دول أعضاء ذكرت أنها تنظر في الأمر. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للوضع الاقتصادي للدول الأعضاء، فبعضها قد لا يكون في وضع يسمح له بتقديم خطط تسديد. ويجب أن يظل تقديم هذه الخطط أمرا طوعيا. وأعرب عن استعداد الأمانة العامة لمساعدة الدول الأعضاء الراغبة في تنفيذ خطط من هذا القبيل.

87 - **السيد دوراني** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تشعر بالقلق إزاء العجز النقدي للمنظمة، الذي يهدد قدرتها على الوفاء بولاياتها. ورغم أن العديد من الدول الأعضاء تواجه صعوبات نتيجة لجائحة كوفيد-19، فهي لا يمكنها أن تتوقع من المنظمة أن تواصل عملها كالمعتاد في الوقت الذي تمتنع فيه انفراديا عن تقديم مساهماتها في مثل هذه الأوقات المعقدة. وقرار الجمعية العامة، في مقررها السادس والسبعين، بأن تسدد الدول الأعضاء مقدما مبالغ إلى صندوق رأس المال المتداول كتدبير يُتخذ مرة واحدة لإدارة أزمة السيولة ليس حلا دائما للمشاكل المالية للمنظمة. وينبغي للدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ومن دون شروط، وفاءً بالتزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

88 - واستدرك قائلا إنه يتعين، مع ذلك، إيلاء الاعتبار للظروف الخاصة التي تمنع مؤقتا بعض البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها المالية. وأعرب عن ترحيب المجموعة بتوصية لجنة الاشتراكات المتعلقة بالدول الأعضاء التي لديها طلبات استثناء بموجب المادة 19 لم يُبت فيها بعد. ورحب بجهود الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها بموجب خطط التسديد المتعددة السنوات وشجع الدول الأخرى التي عليها متأخرات كبيرة أن تنظر في تقديم خطط من هذا القبيل، رغم تأكيده مجددا على ضرورة أن يظل تقديم هذه الخطط تدبيرا طوعيا.

89 - وتابع قائلا إن تطبيق المنهجية الحالية على جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024 سيؤدي إلى زيادات كبيرة في اشتراكات العديد من البلدان النامية. وثمة عناصر أساسية غير قابلة للتفاوض، منها فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نموا، والتسوية المتصلة بعبء الدين. وأعرب عن ترحيب المجموعة بتوصية لجنة الاشتراكات بأن ينظر الأمين العام في قبول دفع جزء من اشتراكات الدول الأعضاء للسنوات التقويمية 2022 و 2023 و 2024 بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

90 - **السيد فوجينوما** (اليابان): قال إن اليابان، باعتبارها من أكبر المساهمين الماليين في الأمم المتحدة، تولي أهمية كبيرة لجدول الأنصبة المقررة. فالاشتراكات المقررة ضرورية لحسن سير عمل المنظمة. وينبغي لكل دولة عضو أن تسدد اشتراكها المقرر، الذي ينبغي أن يستند إلى قدرتها على الدفع. وفي ظل اقتصاد عالمي محفوف بالتحديات، ينبغي تحسين منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة لكي تعكس على نحو أكثر

إنصـافا القدرة الفعلية للدول الأعضـاء على الدفع، بالاسـتناد إلى أحدث البيانات المتاحة وأكثرها شـمولا وقابلية للمقارنة. وأعرب عن تأييد اليابان لتوصيات لجنة الاشتراكات بشأن منح الإعفاءات بموجب المادة 19 من الميثاق. واختتم قائلا إنه ينبغي للدول الأعضـاء التي عليها متأخرات أن تنظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

*رُفعت الجلسة الساعة 12:20.*